

Distr.: General  
18 October 2002  
Arabic  
Original: English and French

## مجلس الأمن



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٢٧ لمجلس الأمن المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالنظر في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بعقد مؤتمر قمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في ليرفيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للنظر في الحالة السائدة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد. ويشيد بالدور الرئيسي الذي اضطلع به رئيس جمهورية غابون، الحاج عمر بونغو، في تنظيم هذا الاجتماع. ويرحب بتعهد كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد باستئناف التعاون على مختلف الأصعدة. ويؤيد بقوة اعتزام رئيس جمهورية تشاد زيارة بانغي في القريب العاجل. ويشجع على اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة للمساعدة في تطبيع العلاقات بين البلدين.

"كما يرحب مجلس الأمن بما أبداه الاتحاد الأفريقي من استعداد لمواصلة مساهمته في الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أفريقيا الوسطى على النحو الوارد في البيان الصادر عن الدورة العادية الخامسة والثمانين للجهاز المركزي لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلّها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في أديس أبابا بإثيوبيا.

"ويرحب مجلس الأمن كذلك بالبلاغ الختامي لذلك الاجتماع (S/2002/1113). ويعرب، على وجه الخصوص، عن تأييده الكامل لقرار نشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى تتألف من عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ فردا من جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون والكاميرون ومالي لأداء المهام الثلاث الرئيسية التالية: ضمان سلامة رئيس دولة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومراقبة

وضمن الأمن على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمشاركة في إعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن تأييده الشديد لممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال لامين سيسيه، الذي كانت لجهوده أهمية أساسية في هذه المبادرة. ويشجعه على مواصلة إسداء المشورة إلى الحكومات المشاركة في تلك المبادرة.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء المشاركة في قوة المراقبة الدولية العمل بالتشاور الوثيق مع ممثل الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله، بإقامة اتصال مناسب مع قوة المراقبة الدولية.

”ويشجع مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء على توفير الدعم المالي واللوجستي والمادي إلى الدول الأعضاء المشاركة في قوة المراقبة الدولية.

”ويدعو مجلس الأمن قيادة قوة المراقبة الدولية إلى تقديم تقارير دورية، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل“.